

بيان إعلامي

تم تأجيل المحاكمة الجنائية اللبنانية المتعلقة بالرقق وتجارة الرقيق ، لكن دعم عاملات الخدمة المنزلية يتزايد.

بيروت الثلاثاء 19 تشرين الأول 2021

إفتحت اليوم أول قضية جنائية تتعلق بالرقق وتجارة الرقيق رفعتها عاملة في الخدمة المنزلية ضد صاحب العمل السابق (الكفيل) ومكتب إستقدام العاملات المعني ، لكن كلا المدعى عليهما لم يحضر ، وتم تأجيل موعد الجلسة. ونتيجة لذلك ، قرّرت القاضية المضي قدماً في إخطارهم للمثول أمام المحكمة بطرق إستثنائية مثل وضع الإشعار على أبوابهم ونشره في قاعة المحكمة.

تقوم منظمة "الحركة القانونية العالمية" بتمثيل "م.ه" - امرأة إثيوبية تبلغ من العمر 38 عاماً جاءت إلى لبنان وتم إستعبادها لما يقرب من ثماني سنوات في بيروت. عملت "م.ه" أكثر من 15 ساعة في اليوم لعائلة لبنانية ؛ تم حبسها في الشقة ، ولم تتمكن من الخروج أو الهروب حيث تمت مصادرة جواز سفرها ولم يُسمح لها بأي إتصال مع أسرتها لسنوات. تم الإحتفاظ بها كعبدة وتعرضت للتعذيب وسوء المعاملة.

شارك الحلفاء والنشطاء في وقفة تضامنية مع "م.ه" أمام المحكمة بما في ذلك ممثلين من سفارتي ألمانيا والسويد في لبنان ، ومنظمات المجتمع المدني المحلية مثل المفكرة القانونية وأعضاء المجتمع السريلانكي في لبنان ، مما يدل على تزايد دعم قضية "م.ه" وعملت جمعية الحركة القانونية على تحدي نظام الكفالة في البلاد ، الذي يكرّس الإنتهاكات والتمييز ضد عاملات المنازل الوافدات.

تم تأجيل الجلسة حتى 10 فبراير 2022 ، حتى يُطلب من المدعى عليهم المثول أمام المحكمة. إذا لم يفعلوا ذلك ، يمكن للجمعية أن تطلب من القاضي إصدار مذكرات توقيف بحقهم.

قالت أنطونيا مولفي ، المديرية التنفيذية لجمعية الحركة القانونية:

نشعر بخيبة أمل لتأجيل إجراءات اليوم. ومع ذلك ، فإن تحذير القاضي للمدعى عليهم يرسل إشارة قوية إلى أن قضية "م.ه" مهمة للغاية ونشكر الجميع ، بما في ذلك ممثلين من السفارات السويدية والألمانية الذين حضروا إلى دار المحكمة لإظهار دعمهم. حان الوقت لكسر نمط العبودية وتجارة الرقيق والتعذيب والتمييز العنصري داخل لبنان ، وللتحدي رسمياً للنظام الذي يكرّس إنتهاكات وتعذيب عاملات الخدمة المنزلية لتلتزم جمعية الحركة القانونية بمواصلة دعم "م.ه" وعاملات الخدمة المنزلية الآخرين الذين يتقدمون إليها.